

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد تدققنا القوائم المالية لشركة ظفار للتأمين ش.م.ع. ("الشركة")، التي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغييرات في حقوق ملكية المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ("ميثاق أخلاقيات المحاسبين")، وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نمتدّد إليه في إبداء رأينا.

مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل. وبالنسبة لكل مسألة من المسائل الواردة آناء، فإنّ وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذه المسألة يرد في ذلك السياق.

اعتماد معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ - عقود التأمين

قامت الشركة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ "عقود التأمين" أول مرة في ١ يناير ٢٠٢٣ وذلك باستخدام النهج باثر رجعي مُعدّل. يُقدم معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ بالنسبة لعقود التأمين نموذجاً محاسبياً مختلفاً بشكل كبير مقارنة مع السياسات المحاسبية المُطبقة سابقاً والتي تتفق مع معيار التقارير المالية الدولية رقم ٤. علماً بأنّ تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ يتطلب تعديل القوائم المالية المقارنة للشركة في ١ يناير ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على التوالي.

قُدم معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ نموذج القياس العام ونهج تخصيص أقساط التأمين لقياس الالتزامات التعاقدية، ممّا قد يؤدي إلى تغييرات في الأرباح أو الخسائر وقائمة المركز المالي المُفصّل عنها. حيث يتطلب معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ بنوداً وإيضاحات جديدة وأحكاماً وتقديرات محاسبية هامة وكذلك تعديل معلومات المقارنة، ممّا يؤثر على قابلية المقارنة مع الفترات السابقة ويُحتمل أن يؤثر كذلك على تصور المستخدم للأداء والمركز المالي للشركة. وللحصول على الإفصاحات التفصيلية الناشئة عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ (يرجى الرجوع إلى إيضاح ٤/ج).



ش.م.ع. هي شركة محدودة المسؤولية مسجلة في سلطنة عُمان. وهي عضو في بي دي او الدولية المحدودة التي هي شركة بريطانية محدودة المسؤولية بالضمان، وتشكل جزءاً من شبكة بي دي او الدولية للمؤسسات الأعضاء المستقلة. بي دي او هو اسم العلامة التجارية لشبكة بي دي او الدولية ولكل مؤسسة من المؤسسات الأعضاء في بي دي او.

رخصة المحاسبة والتدقيق رقم: L١٦٠٨٥٩٢، رخصة الاستشارات المالية رقم: L١٣٦٣٠٠٠، سجل تجاري رقم: ١٢٢٢٦٨١، رقم تعريف ضريبية القيمة المضافة: OM١١٠٠٠٢١٥٤، بطاقة ضريبية رقم: ٨٠٥٦٨٨١.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

اعتماد معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ - عقود التأمين (تابع)
لقد قررنا أن هذه المسألة تمثل مسألة تدقيق رئيسية نظراً للتعقيدات الواردة أعلاه والافتراضات المستخدمة والتغيرات الهامة في السياسات المحاسبية والتغيرات ذات الصلة في العرض والإفصاحات.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال من بين إجراءات أخرى ما يلي:

- قمنا بتقييم مدى ملاءمة طريقة الانتقال التي اختارتها الشركة ومراجعة عمليات احتساب تعديلات الانتقال التي تركز على المجالات ذات الأثر الكبير واحتمالية حدوث أخطاء في التقدير؛
- قمنا بتقييم استقلالية وخبرة وكفاءة الخبير الاكتواري للشركة على تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ والتوصل إلى فهم العمل الذي يؤديه الخبير الاكتواري الذي عينته الشركة؛
- قمنا بتقييم عملية تطبيق الشركة لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧، بما في ذلك جمع البيانات وتحديثات النظام وخيارات السياسة المحاسبية وتعديلات الانتقال؛
- قمنا بتقييم نماذج احتساب هامش الخدمة التعاقدية والمقاييس الرئيسية المستخدمة وتقييم مدى ملاءمة الافتراضات ومعدل الخصم؛
- قمنا بمراجعة معايير الشركة لتصنيف العقود بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧، وإجراء اختبارات للتحقق من صحة قرارات التصنيف وتقييم الاتساق؛
- قمنا بتنفيذ إجراءات تدقيق جوهرية لاختبار مدى معقولية تقديرات الشركة وإفصاحاتها المتعلقة بمعيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧، والتي تركز على المجالات ذات الأثر الكبير على القوائم المالية بما في ذلك تعديل معلومات المقارنة؛
- تحققنا من الأرصدة الافتتاحية الواردة في القوائم المالية التي تم إعدادها وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ للتأكد من أنه تم المحاسبة عنها وعرضها بشكل ملائم، بما في ذلك تعديلات الانتقال؛
- تحققنا من مدى دقة واكتمال البيانات المستخدمة في عملية الانتقال، بما في ذلك معلومات حاملي بوالص التأمين وهامش الخدمة التعاقدية وتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلية والخارجية وتجميع عقود التأمين وعوامل تسوية المخاطر ومعدلات الخصم والتدفقات النقدية للاقتناء الموزع لعقود التأمين وعقود إعادة التأمين المبرمة والبيانات الأخرى ذات الصلة؛
- أجرينا تقييماً مستقلاً بواسطة أعضاء فريقنا الإكتواري المتخصص لتطبيق المعرفة والخبرة الملاءمة في القطاع ومقارنة المنهجية والنماذج والافتراضات المستخدمة مع الممارسات الاكتوارية السائدة والمقبولة؛
- قمنا بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للشركة على عملية إعداد التقارير المالية من حيث صلتها بمعيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧، وتحديد وتقييم أوجه القصور في أنظمة الرقابة والتوصية بالتحسينات؛
- قمنا بمراجعة إفصاحات الشركة بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ مقابل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار وتقييم ما إذا كانت هذه الإفصاحات توفر معلومات كافية للمستخدمين لفهم أثر التطبيق.

صافي إيرادات التأمين وأصول عقود إعادة التأمين والتزامات عقود التأمين

طبقاً للشرح الوارد في الإيضاحات ج/٤ و ٢٣ إلى ٢٩ من القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، فإن الشركة لديها صافي إيرادات تأمين وأصول عقود إعادة التأمين و التزامات عقود التأمين بقيمة ٧٠,٣٧٤ مليون ريال عماني و ٤٦,٥٥١ مليون ريال عماني و ٨٩,٥١٤ مليون ريال عماني، على التوالي، وهي تمثل عنصراً هاماً في القوائم المالية. خلال السنة، قامت الشركة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٧ "عقود التأمين" أول مرة في ١ يناير ٢٠٢٣ وذلك باستخدام النهج بأثر رجعي مُعدل.



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

صافي إيرادات التأمين وأصول عقود إعادة التأمين والتزامات عقود التأمين (تابع)

إنّ تقدير صافي إيرادات التأمين وأصول عقود إعادة التأمين والتزامات عقود التأمين يُعتبر مسألة هامة نظراً لأنه يتضمن افتراضات اكتوارية معقدة وبيانات سابقة واستخدام أحكام لأسباب تتعلق بالالتزامات، بما في ذلك تسويات المخاطر وعوامل الخصم واحتماب هوامش الخدمة التعاقدية وتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلية والخارجية وتجميع عقود التأمين وعوامل تسوية المخاطر ومعدلات الخصم وتكاليف اقتناء عقود التأمين وعقد إعادة التأمين المُبرمة والبيانات الأخرى ذات الصلة.

لقد قررنا أنّ هذه المسألة تُمثل مسألة تدقيق رئيسية لأنّ التغييرات الطفيفة في هذه المعلومات والافتراضات إلخ... يمكن أن تؤدي إلى وجود أثر جوهري على إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين وصافي الدخل / المصروفات من إعادة التأمين وصافي النتائج المالية للتأمين وتقييم التأمين وأصول عقود إعادة التأمين والتزامات العقود.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال من بين إجراءات أخرى ما يلي:

- قمنا بتقييم استقلالية وخبرة وكفاءة الخبير الاكتواري للشركة لقياس صافي إيرادات التأمين وأصول عقود التأمين وإعادة التأمين والتزامات التأمين وإعادة التأمين، والتوصل إلى فهم العمل الذي يؤديه الخبير الاكتواري الذي عينته الشركة؛
- تحققنا من دقة واكتمال البيانات المستخدمة في عملية الاحتماب، بما في ذلك معلومات حاملي بوالص التأمين وهامش الخدمة التعاقدية وتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلية والخارجية وتجميع عقود التأمين وعوامل تسوية المخاطر ومعدلات الخصم والتدفقات النقدية للاقتناء الموجه لعقود التأمين وعقد إعادة التأمين المُبرمة والبيانات الأخرى ذات الصلة؛
- أجرينا تقييماً مستقلاً بواسطة أعضاء فريقنا الإكتواري المتخصص لتطبيق المعرفة والخبرة الملاءمة في القطاع ومقارنة المنهجية والنماذج والافتراضات المستخدمة مع الممارسات الاكتوارية السائدة والمقبولة؛
- تحققنا من مدى دقة واكتمال بيانات المطالبات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمطالبات المُفصح عنها وغير المُفصح عنها وتطوير المطالبات ونماذج تسوية المطالبات؛
- تحققنا من مدى اكتمال ودقة مصروفات اقتناء عقود التأمين وكذلك أساس تخصيص المصروفات الأخرى؛
- قمنا بمراجعة معايير الشركة لتصنيف العقود إما بموجب نهج تخصيص أقساط التأمين أو نموذج القياس العام، وإجراء اختبارات للتحقق من صحة قرارات التصنيف، وتقييم الاتساق؛
- قمنا بتقييم نماذج احتساب هامش الخدمة التعاقدية والمقاييس الرئيسية المستخدمة وتقييم مدى ملاءمة الافتراضات ومعدلات الخصم المُطبقة؛
- قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الرئيسية مثل الإيرادات والمطالبات والمصروفات المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار الخبرة السابقة والتغيرات في الظروف الاقتصادية؛
- قمنا بتنفيذ إجراءات، بما في ذلك تقييم أنظمة رقابة تقنية المعلومات على عملية قيد وتحصيل الإيرادات/المصروفات، واختبار مدى فعاليتها التشغيلية؛
- قمنا باختبار مدى فعالية تشغيل أنظمة الرقابة في معالجة المطالبات وعملية الحجز، بما في ذلك أنظمة الرقابة على مدى اكتمال ودقة تقديرات المطالبات المُسجلة؛
- حصلنا على ملخص اتفاقية إعادة التأمين السارية للسنة وتحققنا من التفاصيل الواردة في ملخص الاتفاقية المعنية وحصلنا على تأكيدات من أطراف إعادة التأمين لتسوية أرصدة نهاية السنة؛



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة ظفار للتأمين ش.م.ع. (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

صافي إيرادات التأمين وأصول عقود إعادة التأمين والتزامات عقود التأمين (تابع)

- قمنا بتنفيذ إجراءات تدقيق جوهرية لاختبار مدى معقولية تقديرات الشركة وإفصاحاتها التي تُركز على المجالات ذات الأثر الكبير على صافي إيرادات التأمين وأصول عقود إعادة التأمين والتزامات عقود التأمين؛
- قمنا بمراجعة وتقييم مدى ملاءمة طرق القياس التي استخدمتها الشركة في احتساب الالتزام عن التغطية المتبقية والالتزام بالمطالبات المُتَحَقَّلة، بما في ذلك أخذ معدلات الخصم والافتراضات الاكتوارية الأخرى في الاعتبار؛
- قمنا بمراجعة إفصاحات الشركة مقابل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار وتقييم ما إذا كانت هذه الإفصاحات توفر معلومات كافية للمستخدمين لفهم أثر التطبيق.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٣

تُحمّل إدارة الشركة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقارير رئيس مجلس الإدارة ومناقشة وتحليل الإدارة وحوكمة الشركة الواردة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إنّ رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهرية. وإن خُصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أنّ هناك خطأً جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية

إنّ الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية والأحكام المنطبقة من القانون واللوائح السارية على الشركات التجارية في سلطنة عُمان، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعيار الدولية للتدقيق ستُمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

كجزء من عملية التدقيق التي نجرها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إنَّ خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأنَّ الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
 - صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإنَّ خلاصتنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إنَّ خلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنَّ الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.
- نحن نتواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.
- كما نقدم إقراراً إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنَّها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.
- من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.





تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة ظفار للتأمين ش.م.ع. (تابع)

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

نفيد بأن القوائم المالية للشركة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تُلبي، من كافة النواحي الجوهرية، الأحكام المنطبقة من قانون ولوائح الشركات التجارية في سلطنة عُمان ومتطلبات الإفصاح المعنية الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.


ببين كابو
الشريك

رقم العضوية: ٠٤٣٦١٥
معهد المحاسبين القانونيين في الهند

BDO

مسقط
٢٧ فبراير ٢٠٢٤

